الجلبي: المادة ٢٥ من الموازنة "صك غفران" للمتجاوزين على المال العام

بغداد/ المدى

طالب رئيس لجنة تقصي الحقائق النيابية لتسوية حسابات صندوق تنمية العراق أحمد الجلبي، امس الاربعاء، برفع المادة ٢٥ من مشروع قانون الموازنة للعام الحالي، فيما اعتبرها "صك غفران" للمتجاوزين على المال العام.

وقال أحمد الجلبي في مؤتمر صحافي عقده في مبنى البرلمان وحضرته "المدى، إن "لجنة تقصي الحقائق النيابية الخاصة بتسوية حسابات صندوق تنمية العراق تدعم الإنفاق المخصص في الميزانية العمومية خلال السنوات الماضية"، مؤكدا أنها "وضعت ملاحظاتها على مشروع قانون الموازنة المطروح على البرلمان للعام الحالي".

وأضاف الجلبي أن "اللجنة تطالب برفع المادة ٢٥ من هذا القانون لأنها أجازت لوزير المالية إطفاء سلف من ١/١/ ٢٠٠٤ وحتى ٢٠١١/١٢/٣١، أنفقت قسما منها بدون تخصيص من الموازنات"، مبينا أن "هذه المادة يجب أن ترفع من قانون الموازنة لأنها بمثابة صك غفران لكل المتجاوزين، الذين أنفقوا المال العام دون مخصصات في الميزانية خلافا لقانون الإدارة المالية رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٤".

وأعلن وزير المالية رافع العيساوي، في كانون الأول من العام ٢٠١١، عن إقرار الحكومة للموازنة العراقية لعام ٢٠١٢ التي بلغت ١١٧ تريليون دينار وبعجز بلغ ١٤ تريليون دينار، وباعتماد إنتاج مليونين و٦٠٠ ألف برميل يوميا وبسعر ٨٥ دولار للبرميل الواحد.

وطالب رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي، في الـ٢٨ من تشرين الثاني ٢٠١١، بضرورة الإسراع في انجاز الموازنة السنوية للعام ٢٠١٢ خلال مدة قصيرة، مؤكداً على ضرورة عدم المساس بحقوق المحافظات في ضخ الأموال باتجاه إقامة المشاريع والاستثمارات، فيما أكد الصندوق الدولي أنه يعمل على تخفيض وتقليل الموازنة الجارية في ميزانية العراق لعام ٢٠١٢.

يذكر أن وزارة التخطيط العراقية أعلنت في (٢٢ أيلول ٢٠١١)، أن الموازنة المالية للعام ٢٠١٢، ستتراوح بين ١١٢ و١٢٠ مليار دولار، مؤكدة أن ٣٥٪ منها خصصت للموازنة الاستثمارية، في حين بلغت موازنة العام ٢٠١١ الماضي ٨١,٩ مليار دولار بعجز بلغ ١٣,٣ مليار دولار.

من جانبه حمل عضو اللجنة المالية النيابية هيثم الجبوري رئاسة مجلس النواب مسؤولية التأخير بالمصادقة على الموازنة المالية للعام ٢٠١٢.

وأكد الجبوري في تصريح لوكالة كل العراق ان " تأخير اقرار الموازنة من قبل البرلمان تسسبب في تعطيل حركة التقدم والاموال داخل الاسواق العراقية،مشيرا الى ان" عند دخول الاموال الى الاسواق ستستثمر في القطاعين العام والخاص أما ان تبقى مجمدة فأن ذلك سيتسبب بخسارة اقتصادية كبيرة في البلاد".

نائب لـ(المدى): المجاملات تنأى بهم عن قرار منع الإيفادات

مسؤولون كبار يفضلون التقاعد الحكومي على رواتب البرلمان

اكد نواب ان قادة الكتل الذين كانوا سابقا في السلطة التنفيذية وتحولوا بعد الانتخابات الاخيرة الى البرلمان، يفضلون التقاعد الحكومي على رواتب البرلمان.

وما أن اعلنت رئاسة البرلمان قرارا بمنع إجازات وايفادات النواب حتى إقرار الموازنة المالية للعام الحالي ٢٠١٢، حتى ذكر نواب أن القادة سيكونون بمنأى عن هذا القرار، مشددين على وجود بعض المجاملات من قبل رئيس البرلمان اسامة النجيفي تجاه رؤساء الكتل النيابية.

بغداد/ المدى

القرار شدد على تفعيل قطع ٥٠٠ ألف دينار من الراتب الشهري للنائب في حال غيابه، ومضاعفتها في الجلسات التي تشهد التصويت على القوانين.

وقال محمد الخالدي مقرر البرلمان امس إن "رئاسة مجلس النواب قررت منع إجازات وايفادات النواب حتى إقرار مشروع قانون الموازنة المالية للعام الحالي ٢٠١٢"، مؤكدا أن "الرئاسة قررت ايضا تفعيل العقوبات الإدارية للنواب المتغيبين عن جلسات البرلمان وقطع ٥٠٠ الف دينار عن كل جلسة غياب".

وكانت هيئة رئاسة مجلس النواب العراقي السابق فرضت غرامة مالية تبلغ ٥٠٠ ألف دينار عراقي عن كل يوم يتغيب فيه النائب.

وأضاف الخالدي أن "قرار العقوبات يتضمن مضاعفة المبالغ المستقطعة خلال الجلسات التي تشهد التصويت على القوانين".

بالمقابل يقول النائب عن الكتلة العراقية البيضاء زهير الاعرجي "ان هناك عدم حيادية في التعامل مع النواب بخصوص القطوعات، ولدينا مؤشرات عدة عن مجاملات تصدر من رئيس البرلمان تجاه بعض البرلمانيين المتنفذين".

وتابع الاعرجي في اتصال هاتفي مع (المدى) امس "ان قرار رئاسة البرلمان لا يجدي نفعا مع قادة الكتل السياسية المتواجدين في المجلس، لان اغلبهم كان يشغل مناصب حكومية ويتسلم الان راتبا تقاعديا اكبر من رواتب البرلمانيين، وبالتالي فإن الاستقطاع سوف لا يشملهم بأي حال من الاحوال".

من جانبه بيَّن النائب عن كتلة الاحرار جواد الجبوري "ان رئاسة البرلمان اتخذت هذا القرار من باب التبليغ فقط والمسألة تقع هنا على عاتق النواب ومعرفة مدى شعورهم بالمسؤولية".

واكد الجبوري في حديث لـ(المدى) ما جاء به الاعرجي بالقول "نعم هناك نواب يتقاضون رواتبهم التقاعدية باعتبارهم مسؤولين سابقين في الدولة ويفضلونها على رواتب البرلمان، وعلى رئاسة البرلمان ان تنسق مع هيئة التقاعد بمسألة استقطاع الرواتب.

وشدد الجبوري على ان نواب التيار الصدري يتبرعون وحسب توجيهات زعيم التيار مقتدى الصدر بالجزء الاكبر من رواتبهم الى اعمال المدارس وبين "ان راتب النيابي ٦ ملايين و٥٠٠ الف دينار، لا نستلم منه اكثر من مليون وخمس مئة الف دينار".

واستأنف مجلس النواب خلال جلسته الـ١٩ من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الثانية التي عقدت، أمس الاول، (١٤ شباط الحالي) مناقشة مشروع قانون الموازنة المالية للعام ٢٠١٢.

وكانت جلسات البرلمان العراقي السابق تميزت طوال السنوات الأربع الماضية بغياب أعداد كبيرة من النواب بشكل متكرر وغير مبرر، في ظل ظروف حساسة كانت تستدعي حضورهم، ما أدى في أحيان كثيرة إلى تعطيل عمل المجلس التشريعي، وإلى التقصير بأداء دوره الرقابي على السلطة التنفيذية، كما أسفرت تلك التغيبات عن تعطيل جملة قوانين مهمة وترحيلها إلى البرلمان الجديد.

كما تجدر الاشارة إلى أن نصاب البرلمان السابق لم يكن يكتمل إلا عندما تتعلق بنود الجلسة بمصالح شخصية للنواب، مثلما حدث لدى مناقشة قانون التقاعد الخاص بهم، والامتيازات الأخرى التي حصل عليها النواب، فيما اعتبره مراقبون غياباً لروح المسؤولية والالتزام الذي لا بد أن يتوافر في عضو البرلمان، بوصفه الممثل الشرعي للشعب العراقي.

الخزاعي تحفظ على هويته لأسباب أمنية

رأس الجماعة النقشبندية يترك السلاح وينخرط في المصالحة

بغداد/ المدى

اعلن مستشار رئيس الوزراء لشؤون المصالحة الوطنية عامر الخزاعي، امس الاربعاء، انضمام احد المسؤولين البارزين في تنظيم (جيش الطريقة النقشبندية في العراق) إلى مشروع المصالحة الوطنية.

وقال الخزاعي في تصريحات صحفية امس إن "الامير العسكري العام لتنظيم جيش الطريقة النقشبندية في العراق انضم إلى مشروع المصالحة الوطنية وقرر ترك العمل المسلح".

وبين الخزاعي أنه التقى الامير العسكري "صباح امس"، موضحا انه "تم خلال اللقاء موافقته على الانضمام لمشروع المصالحة الوطنية".

ورفض الخزاعي اعطاء اسم الامير العسكري العام لجيش الطريقة النقشبندية أو اي معلومات اخرى تتعلق به، لاسباب قال إنها "أمنية".

ويبدو ان عدم الاعلان عن اسم الامير العسكري العام لتنظيم جيش الطريقة النقشبندية جاء بسبب المخاوف من استهدافه على يد الجماعات المسلحة كما حصل مع العديد من قادة الجماعات المسلحة والذي كان اخره اغتيال القيادي المنشق عن تنظيم القاعدة الملا ناظم الجبوري بعد ايام من عودته إلى بغداد من العاصمة الأردنية عمان.

وقد اعتبر الخزاعي حادثة الاغتيال حينها بأنها مؤلمة للمصالحة الوطنية والفصائل المسلحة التي انضمت لمشروع المصالحة.

وأعلن الخزاعي في الـ٢٣ من آذار ٢٠١١، عن انضمام خمسة فصائل مسلحة إلى العملية السياسية بعد تطبيق الاتفاقية الموقعة بين العراق والولايات المتحدة الأميركية.

كما أكد في الرابع من تموز الماضي ٢٠١١، خلال مؤتمر صحافي، أن الفصائل المسلحة التي انخرطت في عملية المصالحة الوطنية يمكن لها المشاركة مستقبلا في العملية السياسية، وأن تشكل أحزاباً وفق القانون، في حال عدم وجود مذكرة بحقهم من القضاء العراقي، مشيرا إلى أن تلك الفصائل ألقت سلاحها وهي مستعدة للإسهام في مكافحة الإرهاب.

الى ذلك،اعلن مجلس القضاء الاعلى الافراج عن اكثر من ٣ الاف و٩٠٠ موقوف خلال الشهر الماضي بعد ثبوت براءتهم.

وقال المجلس في بيان له تلقت (المدى) نسخة منه إن "السلطات القضائية افرجت عن ٣٩٥٨ موقوفا في السجون العراقية خلال شهر كانون الثاني من العام الحالي".

واضاف البيان أن "هذا القرار جاء بعد عدم ثبوت التهم الموجهة للموقوفين خلال التحقيق معهم.

أعلنت وفاة أول جنودها بعد رحيل القوات الأميركية

البنتاغون تطلب ٣ مليارات دولار لدعم نشاطها في العراق

بغداد/ المدى

ذكرت عدد من الصحف الأميركية أن وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) طالبت بثلاثة مليارات دولار لتمويل نشاطات لها في العراق بعد انتهاء الحرب واستكمال الانسحاب العسكري نهاية العام الماضي ٢٠١١، الأمر الذي يقول مراقبون انه قد يهدد إعادة انتخاب الرئيس باراك أوباما لولاية ثانية، في حين اعلنت الوزارة وفاة أول جنودها بعد رحيل القوات الاميركية من البلاد.

وقالت وكالة "وايرد داينجر روم"، إن "البنتاغون طالب بميزانية تبلغ ٢,٩ مليار دولار لتمويل نشاطات الولايات المتحدة الأميركية في العراق عقب عملية الفجر الجديد من دون أن يقدم توضيحات بشأن آلية صرف تلك الأموال"، معتبرة أن "هذا المبلغ يهدف إلى تغطية حرب لا تخوضها حتى".

وأضافت الوكالة أن المهمة "المزعومة" التي تسعى وزارة الدفاع إلى تمويلها هي "استكمال المرحلة الانتقالية"، مبينة أن "المال سيستخدم لتمويل مكتبها في بغداد ومكتب التعاون الأمني لمواصلة تقديم المساعدة الأمنية والتعاون الأمني" مع الجيش العراقي، فضلاً عن مبالغ أخرى لإعادة تأهيل المعدات التي استخدمت خلال العمليات العسكرية".

وتابعت الوكالة أن "إدارة الرئيس باراك أوباما تسعى إلى إعطاء انطباع للشعب الأميركي بأن الحرب على العراق قد انتهت، لدعم حملته الانتخابية المقبلة".

وفي السياق نفسه، أشارت الوكالة إلى أن "الجيش الأميركي حول عملياته في العراق إلى وزارة الخارجية، التي بدورها وظفت جيشاً من الشركات الأمنية الخاصة بحجم لواء كبير، كما منعت الكونغرس من مراقبة عمل المتعاقدين في العراق في أعقاب الانسحاب الولايات المتحدة".

وأعلنت الولايات المتحدة الأميركية، في ٨ شباط ٢٠١٢، عن خطة لخفض عدد العاملين في سفارتها ببغداد، فيما أكدت وجود ١٦ ألفاً حالياً بين دبلوماسيين ومتقاعدين.

يذكر أن الولايات المتحدة الأميركية أنهت رسمياً تواجدها في العراق في كانون الأول من العام ٢٠١١، بموجب الاتفاقية الموقعة بين البلدين في العام ٢٠٠٨، بعد تسع سنوات من اجتياح قواتها العسكرية عام ٢٠٠٣، وإسقاط صدام، بقرار من الرئيس الأميركي السابق جورج بوش.

وتحدثت وكالات انباء عن تمسك وزير الدفاع الأمريكي ليون بانيتا بمقترح ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية الذي يقضي بتخفيض موازنتي الحرب في العراق وأفغانستان.

وخلال جلسة استماع عقدتها امس الاول، لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ الأمريكي، قال بانيتا إن الولايات المتحدة لا تزال تواجه تحديات كبيرة على خلفية التقلبات السياسية التي يشهدها العالم.

وواجه قرار الإدارة الأمريكية بتخفيض ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية لعام ٢٠١٣ إلى حوالي ٥٢٥ مليار دولار معارضة كبيرة وقلقا شديدا من جانب المشرعين الأمريكيين الذين تحدثوا خلال الجلسة عن التحديات الأمنية التي تواجهها الولايات المتحدة حول العالم.

وحاول وزير الدفاع الأمريكي طمأنة المشرعين، إلا أنه أكد في نفس الوقت على أن الولايات المتحدة لا تزال تواجه تحديات كبيرة، وقال "على الرغم مما استطعنا تحقيقه فإن الولايات المتحدة لا تزال تواجه مجموعة من التحديات الأمنية حول العالم، ولا نزال نخوض حربا في أفغانستان، ونواجه تهديدات إرهابية، وهناك خطر انتشار أسلحة خطيرة، كما أن تصرفات إيران وكوريا الشمالية تهدد الاستقرار العالمي، وهناك عدم استقرار في الشرق الأوسط كما هو الحال في سوريا ومصر واليمن، وبروز قوى جديدة في آسيا سوف يختبر علاقاتنا الدولية".

وعلى صعيد اخر اعلنت البنتاغون على موقعها الرسمي امس وفاة جندي امريكي هو اول جندي تعلن وفاته منذ انسحاب القوات الامركية في العراق اواخر كانون الاول الماضي.

وباعلان وفاة هذا الجندي ارتفعت خسائر القوات الامريكية الى ٤٤٨٥ جنديا امريكيا منذ عام ٢٠٠٣.

وقال بيان للبنتاغون ان الجندي سيزار كورتيز (٢٤ عاما) من أوشنسايد، كاليفورنيا، توفي يوم ١١ شباط في البحرين دون اعطاء معلومات عن سبب وفاته وما اذا كان يعالج في مستشفى من اصابة في عملية عسكرية.

وقال البيان ان الجندي كورتيز منسوب الى ما يسمى "عملية دعم الحرية الدائمة" بدلا من بعثة الولايات المتحدة في العراق وهو جندي في إحدى كتائب الدفاع الجوي والصاروخي.

الحكومة ترفض دعوة زعماء أجانب إلى القمة العربية

مستشار للمالكي: لن نقف بوجه العقوبات على سوريا

بغداد/ المدى

قالت الحكومة انها لن تقف حجر عثرة امام العقوبات التي قد تفرضها الجامعة العربية على سوريا، لكنها تعول على القمة العربية التي من المؤمل عقدها في بغداد نهاية آذار، فيما رفض التحالف الوطني دعوة زعماء اجانب الى القمة كما حصل في ليبيا وقطر.

واعلنت مستشارة رئيس الوزراء مريم الريس أن " العراق لن يقف بالضد اذا قررت جامعة الدول العربية اصدار قرار بشأن فرض العقوبات على سوريا " لكنها اكدت ان العراق سيلعب دورا مهما في القمة العربية القادمة والمقرر عقدها في ٢٩ آذار المقبل في بغداد.

ونقلت وكالة كل العراق عن الريس قولها، أن " اية انتكاسة في الوضع السياسي والاقتصادي في سوريا سينعكس سلبا على الوضع الداخلي في العراق وهذا مالا نتمناه".

واضافت ان الوضع في سوريا يدعو الى التوتر بشان مستقبل المنطقة بصورة عامة والعراق بصورة خاصة "مشيرة إلى أنه " في حال تفاقمت الامور في سوريا قد يعود ذلك بالأثر السلبي على الأوضاع الداخلية في العراق ونحن اليوم بمنأى عن ذلك".

وبينت أن "موقف العراق السابق ازاء الملف السوري كان رسالة واضحة بأن العراق يرغب بحل القضية عن طريق التفاهم والحوار السلمي لان فرض العقوبات على سوريا ليس من مصلحة العراق في هذه المرحلة خاصة واننا اليوم نمر بمرحلة بناء الدولة".

وكان مؤتمر وزراء الخارجية العرب قد قرر الاحد الماضي ايقاف مهمة المراقبين العرب وطلب من مجلس الأمن الدولي ارسال "قوات حفظ سلام (عربية –أممية) مشتركة للإشراف على وقف إطلاق النار بسوريا". وقد تحفظت على هذا القرار كل من لبنان والجزائر غير ان العراق لم يتحفظ على القرار كما فعل عند اصدار قرارات سابقة بفرض عقوبات على سوريا.

الى ذلك، قال النائب عن التحالف الوطني الدكتور صالح الحسناوي ان العراق يدعو الرؤساء والملوك العرب فقط الى قمة بغداد المزمع انعقادها في التاسع والعشرين من شهر اذار / مارس المقبل.

وأكد الحسناوي في تصريح لوكالة نون امس ان العراق ملتزم بميثاق الجامعة العربية الذي ينص على دعوة القادة العرب فقط في القمم وعدم توجيه الدعوات الى قادة دول غير عربية مثلما حصل في قمتي قطر وليبيا".

وأضاف "اذا كان للجامعة العربية رأي في دعوة الرؤساء غير العرب فسيبحث في وقتها".

يذكر ان الناطق الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ قد اكد أن الجامعة العربية هي المخولة بتقرير مشاركة سوريا في القمة العربية، المقرر عقدها في بغداد في التاسع والعشرين من آذار المقبل، وأن العراق سينسجم مع أي قرار عربي، سواء بمشاركة سوريا أو عدمها.

وقال الدباغ في تصريح صحفي امس الاول، إن دعوة سوريا لحضور القمة العربية المقرر عقدها في بغداد مسؤولية الجامعة العربية، وإن جامعة الدول العربية هي من ستقرر مشاركة دمشق من عدمها في القمة، موضحا أن العراق لن ينفرد باتخاذ قرارات تخالف الجامعة العربية بشأن دعوة سوريا للمشاركة في القمة العربية.